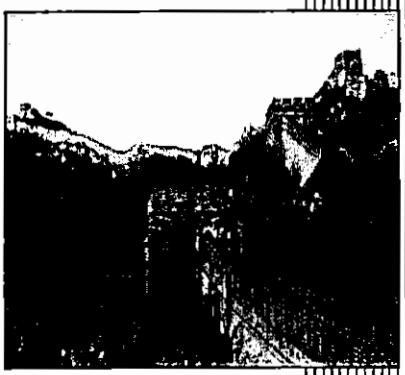

الفصل الأول

الإطار النظري

obeikan

obeikan.com

المبحث الأول

مفهوم الهيمنة والمفاهيم المرتبطة به

يحتل مفهوم الهيمنة مكانة في كتابات العلاقات الدولية، ويعطي الباحثون مجالاً واسعاً وجهدًا كبيراً لتوضح معنى الهيمنة ومقوماتها، وللهيمنة طرفان: مهيمِن ومهيمَن عليه سواء كان هذا المستوى الاجتماعي جماعة على جماعة أوعلى مستوى الدولى دولة على دولة أخرى ، ولا تتوفر الهيمنة إلا إذا اجتمع أمران:مقدرة المهيمِن على فرض سيطرته على المهيمَن عليه، وعدم تمكن المهيمَن عليه من ردع تلك السيطرة بدايةً، والتحرر منها فيما بعد، ومن الضروري في بداية بحث الهيمنة أن نلقي الضوء بنظرة شاملة على التطورات التي مر بها مفهوم الهيمنة.

مفهوم الهيمنة :

بداية استخدمت الكلمة أصلاً لوصف العلاقة بين أثينا، وغيرها من الدول – المدن اليونانية-

حين اجتمعت معاً للدفاع عن نفسها ضد الإمبراطور الفارسى الغازى؛ فقد قادت أثينا المدن الأخرى لكنها لم تحكمها، وهو أيضاً مصطلح استعمل في العلاقات الدولية منذ بعض الوقت، وإن كان بشكل متقطع، وقد ازدادت شهرته في العقدين الأخيرين لأنه

أصبح يستخدم الآن من قبل الذين يكتبون عن الاقتصاد السياسي الدولي فيما يتصل بنظرية الاستقرار المهيمن، فالهيمنة مفهوم يفيد الأولوية أوالزعامة، وهذه الزعامة يمارسها في نظام دولي طرف مهيمن هو عبارة عن دولة تمتلك قدرة كافية على القيام بهذا الدور، ويتعين على الدول الأخرى في النظام أن تحدد علاقتها بالطرف المهيمن، ويمكنها فعل ذلك بالانصياع أو بالمعارضة أو بالمحافظة على موقف اللامبالاة إزاء قادته، ومن الواضح أنه يتعين على عدد كاف من الدول الأعضاء من مجموع الأعضاء في النظام اتخاذ الخيار الأول بغية إرساء قواعد السيطرة المهيمنة [1]، ويمكن تسمية هذا الانصياع «موافقة الهيمنة»، وبما أن دور الطرف الفاعل المهيمن يعتمد على القدرة فإن مفهوم الهيمنة يشبه إلى حد كبير مفهوم القوة، ومن الأهمية بمكان التذكر بأن للقوة محتوى تصورياً ومادياً. وثمة حاجة إلى أن يكون تحليل قدرة الأطراف الفاعلة المهيمنة يقظاً دائماً في مواجهة الواقعية الفجة التي تميل إلى إعطاء المفهوم فعالية من منطلقات اقتصادية وعسكرية بحتة، ومع أن هذه ذات أهمية إلا أنه يجب التشديد على أن قدرة الطرف المهيمن على القيادة مشتقة مما تمثله بقدر ماهي مشتقة من الكيفية التي يحاول فيها تحقيق أهدافه، ويتفق الكتاب على أن المملكة المتحدة في القرن التاسع عشر، والولايات المتحدة في القرن العشرين تشكلان مثالين على الأطراف المهيمنة، وقد بدأت هيمنة المملكة المتحدة بعد إلغاء قوانين كورن، واستمرت ثلاثين سنة إلى أن بدأت بالأفول في ثمانينيات القرن التاسع عشر [2] حين أخذت الولايات المتحدة وألمانيا تتحديان تفوقها الصناعي.وقد بدأت هيمنة الولايات المتحدة في ١٩٤٥، وبدأ رصد نهايتها في أطروحة الآفل بما في ذلك متلازمة اليابان، وقد ظهرت اليابان والجماعة الأوروبية/ الاتحاد الأوروبي كمنافسين ثلاثي المحاور

(1)Army War Collage .War National Policy and Strategy. Volum111. Pennsylvania USA:1992 ،p.3.

(٢) خنسان الغريب، «مأزق الإمبراطورية الأمريكية»، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، مارس ٢٠٠٨م، ص ص:٤٦-٤٨.

على الأقل من حيث الاقتصاد السياسي الدولي، ومن الناحية التصورية تمثل كلتا الدولتين أراء عالمية متماثلة، ويمكن اعتبارهما حاملي راية ما أصبح يسمى «العالم الأول» وقيم الليبرالية الاقتصادية. وفي الوقت الراهن يرى بعض الكُتاب الذين عالجوا الموضوع احتمالات إعادة تأكيد الهيمنة عبر ثلاثية الأطراف، ولا توجد مشكلة هنا من الناحية التصورية، لأن الولايات المتحدة واليابان والجماعة الأوروبية/ الاتحاد الأوروبي تؤمن بالأفكار ذاتها بشأن طبيعة الأنظمة الاقتصادية والسياسية. والابتعاد الرئيسي عن الماضي سيكون ضرورة التخلي عن الفرضية القائلة إن الطرف المهيمن هو دولة فاعلة واحدة[1].

وقال الكاتب السياسى أريغى (Arrighe)[2] عندما تحدث عن هذا المفهوم فى إطار العلاقات بين الدول :«إن تفوق مجموعة بشرية على أخرى وسيادتها عليها يظهر جلياً فى واحدة من صورتين هما:الهيمنة:فقد تهيمن جماعة اجتماعية على جماعات أخرى معادية لها، وتسعى لتصفيتها أولإخضاعها حتى لواضطرت إلى استعمال القوة المسلحة.أوالقيادة الثقافية والمعنوية:بفضل ما لديها من إنجازات، وعندئذ تكون الدولة المهيمنة نموذجاً فى نظر الدول الأخرى التى تقلدها، وتنجذب إليها لتسيير فى مسارها التنموى».

وإذا أردنا أن ندرس كيفية انطباق إحدى هاتين الصورتين على حالة الولايات المتحدة طوال الخمسين سنة الفائته، فإننا نلاحظ أنها كانت فى كثير من الأحيان تعتمد أسلوب الهيمنة والقسر، وحيث أن الباحثين والنقاد الذين ركزوا على هذا الجانب السلبى والقاتم الذى أدته الولايات المتحدة على الصعيد العالمى نادراً ما يعترفون بأن هذا القسر ليس سوى جزء من أسس القوة الأمريكية، حيث إن الولايات المتحدة قد استخدمت أيضاً فى رأى هارفى أسلوب« التعاون والاتفاق

(١)المرجع السابق.

(٢)نيل فرجسون، « صعود وسقوط الإمبراطورية الأمريكية» ، (مترجم) معين محمد الامام، العبيكان، السعودية، ٢٠٠٦م، ٢٩-٣٠.

الدولى» ولولم تمارس القيادة بطريقة تحقق منفعة عامة مشتركة لما بقيت تلك الدولة المهيمنة التى نراها اليوم .كما تجدرالإشارة إلى أن العناصرالثلاثة التى تشكل الأرجل الثلاثة التى تقف عليها الهيمنة فى ظل الرأسمالية هى :أولاً:المال ؛وثانياً:القدرة الإنتاجية؛وثالثاً :القوة العسكرية .

وإذا ما نظرنا إلى تعريف مفهوم الهيمنة كما صاغه(جوزيف ناي Joseph Nye) و (روبرت كوهين) (Keohane Robert)، بكونه:«وجود قوة دوليَّة مسيطرة، تكون لها الغلبة في المصادر الماديَّة، وتتوافر لديها القوة والإدارة اللازمة لصياغة قواعد للتفاعل فيما بين الدول في النظام الدولي»، والذي يظهر للعيان هو استغلال الترسانة العسكريَّة الغربيَّة في فرض نمطها الثقافي، والاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي على العالم[1].

وعلى وجه آخر فى رأى مكيافلى تعد الهيمنة مذهب سياسي وسلوك يستند إلى غطرسة القوة، ويسعى إلى السيطرة على مقدرات الدول المستضعفة، وتطويع إرادة حكامها لخدمة المصالح الاستراتيجية الاقتصادية، والدفاعية للدولة القوية المهيمنة دون مراعاة لحقوق ومصالح الشعوب الأخرى الثابتة في المواثيق والأعراف الدولية، والهيمنة نوع من السلوك السياسي تنتهجه الدول القوية للتسلط على مقدرات الشعوب المستضعفة وتطويع أراده حكامها بالإكرا والإغراء .. للسيطرة على توجيه الأمور لصالح إستراتيجيتها الدفاعية والاقتصادية[2].

ثانياً أنواع الهيمنة :

الهيمنة الغربية على العالم ليست عسكرية فقط وإنما نتاجا لهيمنة سياسية،

(١) سعد موسى، «تداعيات تحدي البشر للهيمنة الغربية»، الحوار المتمدن ، العدد ٢٥٦٩٦، المحور، ٢٥/ ٣/ ٢٠٠٩.

(٢)نفس الموقع.

أواقتصادية، أوثقافية، لذلك فهناك صور مختلفة للهيمنة منها على سبيل المثال لا الحصر:-

١-الهيمنة السياسية : تمتد جذورها إلى عصر التوسع الاستعماري المباشر، وغير المباشر وهى ما يوصف في النظرية الماركسية بالإمبريالية نسبة إلى تسلط الإمبراطوريات التاريخية [١] .ولقد توسعت الهيمنة السياسية في الوضع الدولي الراهن، واستفحلت وكبرت أطماعها بسبب الاختلال في توازن الأقطاب الدولية نتيجة تفكك واختفاء الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٨٩م، وتحول النظام الدولي من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية الأمريكية وانفرادها بتسيير أمور العالم وفق مصالحا وإستراتيجيتها الخاصة.

وقد حدد(دافيد هارفى) [٢] .فى كتابه الامبرالية الجديدة مفهوم الهيمنة السياسية فى نوعين هما:

أ-الهيمنة بالقبول: تعني هيمنة سياسية من خلال موافقة المحكوم في الدولة الواحدة، أو سيطرة دولة من خلال تفوقها الثقافي والمعنوي على مجموعة من الدول التي ترى في الدولة المهيمنة نموذجا يمكن الاقتداء به بهدف تحقيق نوع من التوازن مع الدولة المهيمنة والتقليل من قوتها وسلطتها وإفراغها من محتواها من خلال المنافسة للتقليل من خصوصية المهيمن.

ب-الهيمنة بالإكراه والقسر: ذلك من خلال اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية وقد تكون هذه الهيمنة مزيجا من القبول والقسر.ويفرق الكاتب بين نوعين من القوة هما: القوة التجميعية والتوزيعية التي تكون فيها المنافسة عاملا

(١)إسماعيل صبري مقلد، «العلاقات السياسية الدولي (المفهوم والدور)»، الطبعة الأولى، جامعة أسيوط، ٢٠٠٧م، ص١٣٨

(٢) دافيد هارفى« قراءة كتاب الامبريالية الجديدة »، (مترجم) وليد شحاتة، الحوارالثقافى ، بيروت – لبنان، ٢٠٠٤م، ص ص:١١٥-١٢٢ .

يحسن موقع المهيمن الذي ينتزع القوة من الآخرين أو يقود تحالفاً إقليمياً يحقق منافع أكبر للإقليم.

٢-الهيمنة الاقتصادية: والتى تتمثل فى العولمة الاقتصادية ولا تنطوى على مركز سياسى معين، فإن عملية تخصيص وإعادة توزيع الموارد بها لايتم إلا بموجب قرارات مركزية، ولكن من خلال آليات السوق، وتتمثل المحصلة فى إنتقال العوائد – أو الفوائض الاقتصادية – من دول الأطراف إلى دول المركز لصالح الأخيرة، والتى تقوم بدور القائد والمهيمن على مستوى العلاقات بين الدول، كما تحوز قوة عسكرية هائلة على المستوى الدولى تمكنها من «تأديب» كل من تسول له نفسه« الخروج على قواعد اللعبة»، وإلى هذا التحليل الذى قدمه«والرشتاين»، فهناك ثمة منظور أخر يسمى بنظرية «ما بعد الامبريالية «Postimpe rialism»، والتى تنظر فى النظام الدولى الحالى باعتباره ممثلا لنمط معين من العلاقات بين الطبقات الدولية المختلفة، والتى تتعدى كونها علاقات بين دول «مركز» ودول «أطراف» على المستوى الدولى، أوبين «النخبة»و«العامة» على المستوى القومى»[1].إلى كونها علاقات بين «البرجوازية العالمية»، كما تمثلها الشركات متعددة الجنسيات من جهة، وبين «البرولتياريا العالمية»المستغلة من جهة أخرى، وهذه البرجوازية العالمية التى تجمعها مصالحها والتى كانت تمارسها الدولة فيما سبق لكى تستطيع السيطرة على الأسواق العالمية، فهى تفعل ذلك من خلال استخدام أيديولوجية جديدة مؤداها أن ليس هناك ثمة تعارض بين مصالح تلك المؤسسات الاقتصادية من جهة، وبين مصالح الدول الداخلية من جهة أخرى وهو المنطق الذى تتبناه عملية العولمة الاقتصادية فى واقع الأمر، أى أن أداة الهيمنة أداة تقوم على تمرير العلاقات الاقتصادية باعتبارها تمثل مصلحة للدول النامية، والترويج لهذه المقولات بما يقوم بتحييد المعارضة للهيمنة باعتبارها

(1)Walter wills ، «The USA – The Balance of Power – The USSR» N. y ، Times ، August ، 1959 ،p53

ضد نهضة الدول فى الجنوب [١].

٣-الهيمنة الثقافية:

كما تبين أن الهيمنة مفهوم واسع ومشتت يختلف البحاث في تحديده، وذلك حسب المنظور والرؤيا التي تؤطر ذلك المنظور، فإذا حاولنا تحديد المفهوم الإجرائي للهيمنة نجد أن العنصر الذي يرتكز عليه هو التسلط والإكراه، فالهيمنة تعني فرض ثقافة معينة من المتسلط على المتسلط عليه بشكل ظاهر أو خفي .وكمثال هيمنة الاستعمار الغربي عند احتلاله لشعوب العالم الثالث، ومحاولة فرض لغته، وثقافته، وأنماط تفكيره (المغرب – فرنسا) [٢].والهيمنة الثقافية تعد أخطر بكثير من الهيمنة العسكرية أوالسياسية...فهى أكثر فعالية، وديمومة، وسلما، وأقلها تكلفة ولا تواجهها ما اعتادت الهيمنة العسكرية أن تواجهه من كراهية ومقاومة شديدين، بل على العكس فقد تحول المستعمرلدى الشعوب التى تشربت ثقافته صديقا، مألوفا، بل بات تعده تلك الشعوب الملاذ والمنقذ من التخلف والرجعية.وهى ظاهرة ترمي إلى نشر ثقافة الطرف المهيمن، ومحو الثقافات المحلية أو القومية من أجل سيادة نموذج واحد للتفكير، ونشر قيم إنسانية معينة عميقة، فهو تعطيل العقول في ثقافة معينة عن الإبداع وتسطيح الوعي، وذلك متمثل في الصور والمشاهد الإعلامية التي يغلب عليها طابع الإعلان الذي يستفز المشاعر، ويحجب العقل بالتالي يؤدي إلى امتلاك الذوق وقولبة الفكر [٣].والأهم هو أن هذه المنظومة تتبنى كأساس مؤسس لها مبدأ فوقية

(١) ياسمين سامى، «الإمبراطورية فى نظريات العلاقات الدولية» ، مركز الدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ص:٢٥-٥٣.

(٢)مختار العربى ، «مفهوم الهيمنة الثقافية»، الحوار المتمدن ، المحور:مواضيع وأبحاث سياسية، العدد١١٦٧، ١٤/ ٤/ ٢٠٠٥، ص ص:٥-٨.

(٣)غازي شعيا، النظام الجديد، «مدول لا معولم (العولمة الثقافية والنظام)»، شئون الأوسط، السنة ١٤، العدد ١١٣، شتاء ٢٠٠٤، ص ١٢١.

كل ما هو غربي ودونية ما هو غير ذلك، وبالتالي تغدو المكتبة الغربية مرجع المعرفة الأعلى، ويغدو الأدب ، والفن، والموسيقى، والمسرح، وأي شكل، أو تعبير ثقافي غربي، وكل ما هو غربي إجمالا مقياساً للعالمية يحاكم ويقيم على أساسه كل إنتاج ثقافي آخر، رغم مبدأ المركزية الأوروبية المتضمن والمؤسس لهذه التعبيرات، كذلك يصبح النظام القيمي، والأخلاق الغربية قيما، وأخلاقا عالمية لا غربية، نتاجا لواقع وبنى تاريخية يقلل على أساسها من شأن كل ما هو ليس بغربي[1].

(١)المرجع السابق، ص ١٢١.

المبحث الثاني

نظريات ومقومات الهيمنة

حيثما كانت الظواهر طبيعية أومحدثة (مخلوقة) نتجت النظريات،وبما أن لكل ظاهرة نظرية تنتج عنها أو تثبتها،فإن لظاهرة الهيمنة التى هى رغبة بشرية متوارثة لدى البعض منذ القدم تحكمها أطماع،وأهدف مختلفة منها الحميدة،ومنها غير ذلك،وفيما يلى ذكره بعض النظريات التى توضح ظاهرة الهيمنة ومقوماتها.

أولاً النظريات :

أ- نظرية الهيمنة الحميدة Benevolent hegemony :

ترتكز هذه النظرية على مفهوم الهيمنة بالإقناع، أوالعنف، أوالاثنين معاً، والدولة المهيمنة بحكم هذه النظرية هى دولة قوية عسكرياً،وأيديولوجياً،واقتصادياً تتمتع بفضل هذه المصادر بقدرة الهيمنة،وإعادة ترتيب شئون العالم في جانبها القيمي والمؤسسي،ولو طبقنا هذه النظرية على التاريخ الأمريكي لوجدنا أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت منذ بداية القرن العشرين أكبر منتج صناعي دون منافسة،وإذا قارنا بين الولايات المتحدة الأمريكية في القرن العشرين وإنجلترا في القرن التاسع عشر

لوجدنا أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت أكثر قوة من إنجلترا،ففي عام ١٨٧٠م [١].كان نصيب إنجلترا من الناتج العالمي الصناعي ٣٢٪ وهى الدولة الصناعية الرائدة،بينما كان نصيب الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية ٤٨٪،لذلك فإن الولايات المتحدة كانت تمتلك من مصادر القوة الاقتصادية ما يؤهلها لدور المهيمن.وقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية بالفعل دور الهيمنة الحميدة بعد الحرب العالمية الثانية فقد استثمرت الكثير من مواردها من أجل إعادة بناء أوربا الغربية،ومن أجل إنشاء نظام مالي ومصرفي عالمي جديد. يضرب أحد ممثلي هذه النظرية مثلاً بأن خطة (مارشال) كان الهدف منها مساعدة أوربا الغربية لتكون شريكاً اقتصاديًا موحدًا وللولايات المتحدة الأمريكية في نظام عالمي تجاري حر.كذلك كانت الولايات المتحدة الأمريكية المهيمن المتفهم لدور الاشتراكية الديمقراطية في أوربا الغربية فساعدتها الديمقراطية المسيحية للوقوف في وجه الأحزاب الأوربية والغربية الشيوعية،وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى تميزت منذ الحرب العالمية الثانية بقوة عسكرية ضاربة ونظام سياسي/ ثقافي متميز بالجدية والمشاركة السياسية ونظام اقتصادي قوى مفتوح،كل هذه العوامل تجمعت لتعطي أمريكا قدرة على الهيمنة بمعنى القدرة على تقرير مصير النظام العالمي وتحديد مساراته ومؤسساته[٢] .ويمكن تصوير منطق هذه النظرية كالتالي: تجمع مصادر متعددة «القوة، هيمنة حميدة،إعادة ترتيب العالم».

ب ـ نظرية مصدر السعي للقوة ـ إرادة وطنية ـ قدرة على التحكم في مقدرات الشعوب: ترتكز هذه النظرية على مفهوم الإرادة الوطنية «National Will»في الهيمنة،وقد ترتكز هذه الرغبة على قدرة عسكرية،أو اقتصادية،وليس ضروريًا أن تكون الدولة المهيمنة هى الأقوى عسكريًا،واقتصاديًا على طول الخط،فبريطانيا

(١) G. John Ikenberry «**Rethinking The Origins Of American Hegemony**» Political Science Quarterly، Vol. 104، No. 1، 1989.p.32

(2) Stephan Gill، **American Hegemony and the Trilateral Commission**، N.Y; Cambridge University Press، 1990.p.p22-25.

على سبيل المثال كانت مهيمنة على النظام العالمي في القرن التاسع عشر رغم أنها كانت الثالثة من حيث الدخل القومي لإحداث التوازن وليس التحكم. ويتعين على الرامي بثقله خلف التوازن كهدف وهو الدور المعروف باسم Balancer [1]. أن يرى في استقرار النظام العالمي في حالة توازن مصلحة قومية له ويتعين عليه كذلك أن يقنع القوى الأخرى بنفس الشيء. الجزء الأكبر من منطق هذه النظرية يرتكز على افتراض واحد هو أن حسابات كل القوى متطابق بحيث يجد الـ Balancer سهولة في إقناع الآخرين دون حاجة مهيمن. يتطلب هذا الميزان كذلك منطقًا دوليًا يقف إلى جانب التحالفات المرنة والوقتية ونسق دولي من القيم والمؤسسات يخدم هذه النوعية من التحالفات،إن لم يوجد أي من الشطرين أو كلاهما فقد الـ Balancer قوته وتحول إلى الهيمنة أو انحدار النظام العالمي إلى المواجهة.

ج-نظريات خاصة بمفهوم ميكانيزم الهيمنة:

١-نظرية والرشتاين «Wallerstein»:

يرى المفكر«والرشتاين» [2]. أن الصعود إلى مرتبة الهيمنة يتطلب تعبئة قصوى وذات كفاءة عالية لكل مصادر القوة العسكرية،والاقتصادية،والثقافية،بل أنه يقرر أن هذه التعبئة لابد أن تكون شاملة في كل مجال على حدة .على سبيل المثال هو يؤمن بأن الهيمنة تتطلب تعبئة الموارد الاقتصادية الزراعية، والصناعية، والتجارية، والنقدية،وبما أن هذه الشروط قاسية جدًا فإن Wallerstein يقرر أن دور المهيمنين قصير الأجل. فقد كانت هولندا دولة مهيمنة على النظام العالمي لمدة ٦٠ سنة. أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد اعتلت عرش الهيمنة

(١) محمد علي العويني ،« توازن القوى في العلاقات الدولية »، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٢، ص٨.

(2) Charles Doran، **The Politics of Assimilation: Hegemony and its Aftermath Baltimore**: John Hopkins University press، 1971; Joshua Goldstei Long cycles; prosperity and war the modern Age new haven: Yale University Press، 1988. Vol. 104 .P.67.

لمدة ٢٠ عامًا (١٩٤٥م-١٩٦٧م). إذن فتعريف الهيمنة عند Wallerstein هو الفترة الوجيزة التي تستطيع فيها الدولة العظمى أن تعبئ كل قواها الاقتصادية،والعسكرية بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا،وكانت الثالثة في القوة العسكرية البرية بعد روسيا وفرنسا،ولكنها كانت الأولى من حيث القوة العسكرية البحرية والتجارة الخارجية،ولذلك فإن قدرة المهيمن قد تختلف حسب الموضوع أو الزمن،ولكن تظل الرغبة في الهيمنة قوية. وهذه النظرية تستخدم كثيرًا من قبل الكتاب الذين لا يرحبون بتقديرات زملائهم أمثال «بول كنيدي» عن عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على لعب دور المهيمن فنجد كتاب «ككير كباتريك»، و«بودهورتيز» ينتقدون«كيندي»،و«أولسن»،و«ميد» ، وغيرهم على أنهم يحبطون من عزيمة الولايات المتحدة الأمريكية ورغبتها في الهيمنة وأنهم بذلك أساس المشكلة.

٢- الحفاظ على التوازن Balancer :

بمقتضى هذه النظرية فإن النظام العالمي قد يحتوي على أكثر من قوة عظمى،وفي ظل هذا النظام لا مجال للهيمنة بمفهومها السابق لأنها قد تؤدي إلى تكاتف كل القوى ضد النظام الطامع في الهيمنة.إذًا في هذا النظام لا وجود لمن هو أعظم،ولكن هناك داع لمن هو قادر على الإبقاء بثقله ضد الطامع في الهيمنة الثقافية بكفاءة عالية[1].

٣- نظرية Modelski :

يرى أن المهيمن شرطي يوفر الأمان،والنظام للمجتمع الدولي،ويكون ذلك عن طريق مؤسسة عسكرية قوية ومبتكرة،ولا يتطلب هذا الدور إلا قدرًا معقولاً من الموارد الاقتصادية والثقافية،ولا تدور الدائرة ضد المهيمن حتى يظهر منافس

(1) Joseph Nye «**The Changing Nature Of Word Power**» Political Science Quarterly، Vol. 105، No. 2، 1990.

له طموحات قومية يظهر بعدها مهيمن جديد[١].

٤- نظرية التمدد الإمبراطوري الزائد Imperial Overstretch :

وقد وظفها بول كيندي خير توظيف حين استخدمها لتوضيح نظريته في تدهور قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الهيمنة على المستوى الخارجي. كانت الولايات المتحدة الأمريكية متصدرة اقتصاديًا بنصيب ٥٠٪ من الناتج الصناعي العالمي،وبفضل هذه القوة الاقتصادية استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تصرف على خطة إعادة تعمير أوربا،وأن تؤسس حلف الأطلنطي،أي أن الولايات المتحدة الأمريكية قد ارتكزت على إنجازات اقتصادية وتقنية جعلتها تخرج من الحرب العالمية الثانية متقدمة،وقد أبقت الولايات المتحدة الأمريكية على تقدمها بعد الحرب في شكل مبالغ طائلة صرفت على جيش تمركز خارج أراضيها للحفاظ على سلامة أوربا،وعلى بنوك التعميروالتنمية للمساهمة في إعادة بناء اقتصاد حلفائها،وعلى الصعيد الداخلي أهملت الولايات المتحدة الأمريكية الصناعة الثقيلة،والادخار،والتعليم في وقت عانت فيه من أمراض الشيخوخة الاقتصادية المتمثلة في تضخم قطاع الأعمال،وانبهار المستثمر بالربح السريع في أسواق المال[٢].وفي المقابل لم تبدد أوربا مواردها في مجال التسليح بل ركزت في المقابل على التصنيع والتعليم مما جعلها تنافس المهيمنين في الأسواق وتتعداهم في الناتج العالمي الصناعي،وهى نفس الأطروحة التي تتبناها مؤكدين أن الولايات المتحدة الأمريكية تنفض عن كاهلها أعباء الإمبراطورية أصبحت كلها منافسة في قدرة العامل،ونوعية المنتج،وحماس الحكومات لعملية التعليم[٣].

(1) Joseph Nye ، Ibid، George modelski «**The Long Cycle of Global Politics and The Nation State**» In comparative studies in society and History، No. 20، April 1978، Ibid، Long Cycles in world Politics Seattle: University of Washington Press، 1987.

(2)Peter Schmeisser «**Interview with Paul Kennedy on His Book. The Rise and Fall of the Great Powers'** In the New York Time Magazine، April 17، 1988.

(3)Mancor Olson، **The Rise and Decline of Nations**، 1982; Callao Beyond American Hegemony.p.66

ثانياً مقومات الهيمنة :

كما أن لكل شئ مقوماته،فان هناك عناصر أساسية تمكن من الهيمنة أهمها الأتى:

١ـ الإمكانات الاقتصادية:

تعد الإمكانات الاقتصادية عنصرًا من العناصر المؤدية للهيمنة،فمدى الزيادة أوالوفرة النسبية في الموارد الطبيعية،والكوادرالفنية،والتقدم التكنولوجي مثل كل هذه العوامل الخاصة بالتقدم الاقتصادى يدفع بالدولة للهيمنة،وفيما يتعلق بالسوابق التاريخية استطاعت بعض الدول من خلال الحركة الاستعمارية أن تعوض النقص في مواردها الطبيعية،كما استطاعت من خلال شركائها أن تحصل على عقود امتياز في الدول الغنية بالموارد الطبيعية،بالإضافة على قدرتها الكبيرة على شراء المواد الخام وهذا يبين أن الإمكانات الاقتصادية يزداد وزنها كعنصر من عناصر القوة الوطنية أو القومية، إذا ما اقترنت بالتقدم الاقتصادي،وما يرتبط به من خصائص بنيانية اقتصادية،وتقدم تكنولوجي،وكوادر فنية،وهذا يساعدنا على تفهم الفروق بين الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية والفقيرة في موارد أخرى كالدول البترولية،هذا من جانب،ومن جانب آخر الدول المتقدمة والفقيرة في الموارد الطبيعية كاليابان[1].

٢- الإمكانيات العسكرية:

يرى بعض المحللين أن مصادر الهيمنة والقوة تتغير باستمرار،وأنها تتحرك في الوقت الحالي بعيدًا عن التركيز على القوة العسكرية التي تتناقص أهميتها النسبية مع تزايد أهمية عوامل أخرى مثل النمو الاقتصادي،والتقدم التكنولوجي،والتعليم.

إن فعالية استخدام القوة العسكرية كأداة للتأثير في العلاقات الدولية كانت

(١) أحمد السيد النجار، «تقرير الاتجاهات الاقتصادية والإستراتيجية»، مركز الدراسات السياسية ، ٢٠٠٥، ص١٧.

موضع جدل في أدبيات العلاقات الدولية. فيتجه بعض المتخصصين مثل«روبرت آرت »إلى التأكيد على أهمية القوة العسكرية وفعاليتها،إذ يؤكد أن القوة العسكرية وفعاليتها،سوف تستمر في أن تكون أساسية في العلاقات الدولية. ويرى آرت أن« تلك الدول التي لا تملك القدرة على إقامة قوات مسلحة قوية مثل الدانمارك أو تلك التي تختار أن تمتلك قوات أقل بكثير مما تسمح به قدراتها الاقتصادية مثل اليابان سوف تدفع الثمن،إذ أن كليهما سيجد نفسه غير قادر على التحكم في مصيره،وذلك بالمقارنة بالدول التي تمتلك قوات عسكرية قوية»[1].

٣-الإمكانات الديمجرافية (أوالبشرية):

تظهر أهمية ضخامة التعداد السكانى للدولة فى عدة نواح،وأول هذه النواحى هى أن السكان يشكلون عصب القوة البشرية اللازمة للحرب من جهة ولادارة أجهزة الإنتاج المدنى من جهة أخرى .وتبدو أهمية السكان من الناحية العسكرية فى حالة احتفاظ الدولة بقوات تقليدية ضخمة.وذلك من واقع أن الحرب التقليدية لا زالت تلعب دوراً هاماً فى المجتمع الدولى برغم التطور التكنولوجى المستمر فى وسائل الحرب النووية والصاروخية التى تمتلك أسبابها الدول الكبرى وحدها . وإلى جانب الاعتبار السابق ،فهناك أفراد كثيرون تقوم الحاجة إليهم لتقديم الخدمات المعاونة للقوات المحاربة ،ومن ذلك تجهيز الأسلحة ونقلها وإصلاحها فنياً،وهى خدمات لاغنى عنها لأى قوة محاربة فى أى مكان وتحت أى ظرف من الظروف.

وكبر حجم السكان فى الدولة ليس ضماناً فى كل الأحوال لامتلاك قوة عسكرية كبيرة ،وهناك حالات تبرهن على ذلك ،فالهند رغم ضخامة سكانها إلا أن جيشها لا يمثل إلا نسبة ضئيلة للغاية من هذا التعداد،هذا فى حين أن دولة مثل –

(1) Robert J. Art، «**To What Ends Military Powers?**» In Robert O. Mathews، Arthur G. Rubin Off and Janic e stein (eds)، International conflict Prentice hall)، 1989، PP. 200-201.

إسرائيل تحتفظ بجيش يمثل حوالى عشرة فى المائة من مجموع سكانها وهو ما يمكن اعتباره من أعلى معدلات التعبئة العسكرية فى العالم بأسره.

وفى حالات أخرى نجد أن هناك دولاً تحتفظ بجيوش كبيرة،غير أن القوة الحقيقية لهذه الجيوش أقل بكثيرمما تدل عليه الأرقام الظاهرية،ويرجع ذلك إلى عوامل ومتغيرات أخرى غير الحجم،منها القدرات القتالية ونوعية التسليح وغير ذلك من العوامل الجوهرية ذات العلاقة وبالإضافة إلى المزايا العسكرية المباشرة التى يمكن أن تنتج عن كبر حجم السكان فإن هناك مزايا أخرى غير مباشرة . فالمناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة يصعب احتلالها والسيطرة عليها .كما أن أى محاولة للاحتفاظ بهذه المناطق تقتضى تجميد نسبة ضخمة من قوات الاحتلال فيها مما تخلق مشكلة النقص فى القوة البشرية التى تحتاج إليها الدولة الغازية فى ميادين أخرى .ومن أوضح الأمثلة على ذلك ما حدث لجيوش النازية خلال الحرب،إذ أن احتلالها لأوروبا والاتحاد السوفيتى سبب نقصاً حادا فى القوة البشرية التى تحتاج إليها ألمانيا لمواصلة انتاجها اللازم لتغذية أداتها العسكرية الهائلة،الأمر الذى انتهى أخيرا بتدمير قوة ألمانيا النازية تماماً [1]. والحقيقة أن القيمة العلمية الواضحة لكبر حجم السكان تبدو واضحة فى المجال الاقتصادى،وفى مجال الانتاج بالذات.فعلى الرغم من أن ضخامة الانتاج الاقتصادى تتوقف على عوامل كثيرة،إلا أنه من بين العوامل الهامة فى هذا الصدد،توافر القوة البشرية اللازمة لأغراض الإنتاج المدنى. وقد يجادل البعض بأن التقدم التكنولوجى يقود إلى توفير جانب كبير من القوة البشرية العاملة فى مجالات الإنتاج .غير أن الشواهد تدل على أنه برغم ذلك التقدم فإن الحاجة إلى العنصر الانسانى فى الإنتاج لم تقل.ولاتتوقف قيمة الحجم السكانى على عملية الإنتاج وحدها،بل تتعداها أيضاً إلى مجال الاستهلاك،ووجود منافذ ضخمة

(١)إسماعيل صبرى مقلد،العلاقات السياسية الدولية دراسة فى الأصول والنظريات ،كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة الكويت،الطبعة الثالثة ،١٩٨٤،ص ص١٨٠-١٨٣.

لاستهلاك إنتاج الدولة من السلع والخدمات،هو بلا شك من عوامل قوتها لأن انخفاض حجم الاستهلاك لابد وأن ينعكس بالضرورة على حجم الإنتاج ويؤثر فيه بالنقص.وتبدو أهمية وجود سوق واسعة للاستهلاك الداخلى فى المراحل الأولى لإنشاء صناعات وطنية،لأنه بعد أن ترسخ الصناعة أقدامها يمكن التحول إلى السوق الخارجى والاعتماد عليها فى عملية التوسع الصناعى والإنتاجى.ونخلص تحليلنا لهذا العامل فى الحقائق الأتية:

(أ)أن تعداد الدولة يعتبر من العوامل الهامة نسبياً فى تكوين قوتها،ويصدق هذا على نحو خاص كلما اتسع نطاق فئات العمر المنتجة فى التكوين السكانى للدولة.

(ب)أن ضخامة السكان تخلق،مع توافر ظروف وعوامل أخرى،قوة عسكرية للدولة،كما تجعل من الصعب على أية قوة أجنبية أن تحتلها وأن تأمل فى السيطرة عليها.

(ج)أن ضخامة السكان قد تخلق إحساسًا بالأمن والثقة بين مواطنى الدولة كما تخلق شعوراً بالخوف فى نفوس أعدائها،وهو ما يعزز من ممارسة الدولة لقوتها إزاء غيرها من الدول.

٤ـ التقدم التكنولوجي:-

التكنولوجيا ببساطة هى التطبيق العملي للعلوم،وقد أصبحت التكنولوجيا واحدة من الإمكانيات التي لها وزن كبير في التأثير على السياسة الدولية،والتى تمثل مقوم فعال من مقومات الهيمنة،حيث يترتب عليه اتباع الدول المفتقرة للتقدم التكنولوجى للدول المتقدمة تكنولوجيا،ويحتوي التقدم التكنولوجي على جانبين رئيسين[1]هما:

(1) Jan Shapiro، «**Enough Deliberation: Politics is About Interests and Power**،« in Deliberative Politics: Essays on Democracy and disagreement ed. Stephen Macedo (New York: Oxford University Press،1999)، P. 28-38.

أ-التقدم التكنولوجي المدني.

ب-التقدم التكنولوجي العسكري.

رغم التطور في ثورة الاتصال بين الأمم ،ورغم التبادل العلمي الواسع النطاق،فإن الدول لا تنشر سر التقدم المدني أو العسكري بسهولة،فيمكن للدول المتقدمة تكنولوجياً أن تصدر العتاد الكتولوجي للدول الأخرى،ولكن من العسير أن تكشف عن أسرار العمليات الصناعية المتعلقة بالتقدم التكنولوجي،وهكذا نجد أن أحد التحديات التي تواجه الدول المتخلفة تتمثل في الهوة التكنولوجية بينها وبين الدول المتقدمة تكنولوجيًا.

وعليه:فإن الباحثة ترى مما سبق ذكره من نظريات،ومقومات للهيمنة أن النموذج الصينى فى الآونة الأخيرة قد ظهرت لديه،وبقوة عوامل تؤهله إلى التأثير القوى على الهيمنة الأمريكية وذلك من حيث النمو الاقتصادى المتسارع،والتقدم العسكرى،والثورة الصناعية فقد أصبحت الصين مصنعاً للعالم،والتى غزت الأسواق العالمية مسوقةً بجانب منتجاتها لسياستها المعتدلة من حيث تبادل المنفعة،وليس فرض السيطرة،وهو ما ستتناوله الدراسة.